اقتصاد

كبار المقترضين الذين لم يسددوا قروضهم يستفيدون من ثغرات قانونية

المصارف العامة تشتكي إلى العدل صعوبات التنفيذ على الضمانات

| الوطن

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ «الوطن» عن تقدم المصارف العامة بكتاب إلى وزارة العدل تشتكي فيه بعض المحاكم في بعض المحافظات التي جمدت العمل بالقانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٤ المتضمن تعديل قانون أصول المحاكمات بخصوص القروض والتسهيلات الائتمانية، وذلك بسبب صدور القانون رقم (١) لعام ٢٠١٦ الناظم لأصول المحاكمات.

وبين المصدر أنه وعلى الرغم من وصول الإجراءات في القضايا المنظورة أمام هذه المحاكم إلى مرحلة تحديد موعد جلسة البيع، أدى تجميد هذه المحاكم للعمل بالقانون ١٩ الإجراءات الخاصة بالتنفيذ من جديد إلى مرحلة تنظيم قائمة شروط البيع.

موضحاً أنه ومن وجهة نظر المصارف، استناد هذه المحاكم في قراراها إلى أن صدور قانون أصول المحاكمات الجديد يوقف العمل بأي قوانين سابقة، غير منطقي، وذلك على اعتبار أن معظم المحاكم في القطر رأت أن القانون ١٩ لعام ٢٠١٤ قانون خاص لا يلغى بقانون عام، استمرت بالعمل بموجبه، وذلك على اعتبار أن الغاية من صدوره هو مساعدة المصارف في تحصيل ديونها.

وتوقع المصدر أن يصدر في وقت قريب تعميم من وزارة العدل إلى جميع المحاكم يتضمن ضرورة الاستمرار في العمل بالقانون ١٩، والتوضيح بأن قانون المحاكمات الجديد لا يلغي العمل به.

وفي سياق متصل كشف المصدر عن مشكلة تعرضت لها المصارف بسبب عدم تمكن بعضها من متابعة ملفات التنفيذ في بعض المحافظات بسبب ظروف الأزمة الراهنة، ما أتاح لبعض المقترضين المتعثرين وخاصة كبار المقترضين من استغلال هذا الظرف في محاولتهم إلغاء إجراءات التنفيذ مستندين في ذلك إلى أنه ووفق القانون وفي حال لم يتم خلال ٦ أشهر الكتابة على ملف الدعوى يتم شطبه، ما يؤدي إلى إلغاء جميع إجراءات التنفيذ، متناسين أن عدم الكتابة على ملفات الدعوى يعود إلى الظروف التي تعرضت لها دوائر التنفيذ في بعض المحافظات.

كما كشف المصدر عن قيام المصارف العامة بتوجيه كتاب إلى وزارة العدل تشرح به حيثيات المشكلة، متوقعاً أن تصدر وزارة العدل تعميماً تعتبر هذه الملفات سارية المفعول، على اعتبار أن ما منع المصارف من متابعة الإجراءات في بعض المحاكم لا يعود للإهمال أو التقصير من المصارف، و في حال تم شطب الدعوى سوف تضيع حقوق الدولة وخاصة وأن الأمر متعلق بالمال العام وحقوق المصارف.

يشار إلى أنه وحسب معلومات «الوطن» الكتاب الأخير الموجه من المصارف إلى وزارة العدل يأتي على خلفية قيام أحد كبار المقترضين لدى أحد المصارف العامة باستغلال هذه الظروف، وعندما لمس جدية المصرف في التنفيذ على الضمانات العائدة للقرض بهدف تحصيل حقوقه، لجأ إلى الاستئناف أمام محكمة الاستئناف في المحافظة موضوع الدعوى، محاولاً استغلال عدم وجود أي كتابة على ملف الدعوى، إلا أن قرار محكمة الاستئناف جاء بعدم الموافقة على الشطب، ما دفعه إلى التوجه إلى محكمة النقض في محاولة لإيقاف الدعوى والحيلولة دون تمكن المصرف من التنفيذ على الضمانات.

تقاذف الاتهامات بين شركات الصرافة والصاغة

من المسؤول عن ارتفاع سعر الصرف؟!

| علي محمود سليمان
محمد راكان مصطفى

أكد مصرف سورية المركزي في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه الاستمرار في عملية التدخل في سوق القطع الأجنبي وبشكل يومي عبر المصارف وشركات الصرافة.

كما أبدى المركزي جاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي مهما بلغت لغرض تحويل المستوردات والاحتياجات غير التجارية المسوّغة كالطبابة والدراسة.

كما حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف المستوردات عند مستوى ٤٨٢ ليرة سورية للدور الأميركي الواحد وسعر صفر تسليم الحوالات عند مستوى ٤٨٢ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد.

من جهة أخرى شهدت شركات الصرافة ازدحاماً بانتظار وصول المبالغ المطلوبة من الشركات من مصرف سورية المركزي لتغطية طلبات المواطنين الراغبين في شراء الدولار في سعر التدخل والمحدد بسعر ٥١٥ ليرة سورية للدولار الواحد.

ووفقاً لشركات الصرافة يعود ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية إلى ٥٥٠ ليرة سورية إلى زيادة عمليات الشراء من تجار الذهب للذهب بسبب التحسن الذي طرأ على سعره، ما أدى إلى زيادة الضغط على طلب الدولار الشيء الذي أدى إلى ارتفاع سعره.

على حين مصادر مطلعة في السوق أعادت السبب في ارتفاع سعر الصرف إلى ازدياد الطلب التجاري من المستوردين المتعاملين مع السوق السوداء لترميم مخازنهم بالسلع ولا سيما عبر التهريب تزامناً مع اقتراب شهر رمضان الكريم.

من جانبه نفى عضو جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق إلياس ملكية أن يكون للصاغة وأصحاب محال بيع الذهب أي دور في رفع سعر الصرف، حيث إن الذهب يتأثر بسعر الصرف ولا يؤثر فيه.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن ملكية أن الذهب الكسر الموجود في المحالّ وورشات الصياغة الذي يدور في السوق يكفي الصاغة والورشات لتغطية الحاجة اليومية من الذهب، ولا ينقصهم لا يتجاوز ١٠٪ من الذهب الذي يحتاج إلى دمغ ويتم تمويله من السوق الموازية وهو لا يشكل ضغطاً على القطع الأجنبي، حيث هناك مرسوم يسمح لأي أحد أن يدخل كيلو غراماً واحداً من الذهب من أي نافذة حدودية ويدفع عليه ضريبة مئة دولار، وهذا يتم تمويله من السوق الموازية، معتبراً أن ما تحتاج إليه سوق الذهب لا يعادل ثمن بضع سيارات يتم استيرادها.

وأعاد ملكية الارتفاع في أسعار الذهب لارتفاع سعر الأونصة عالمياً حيث وصلت إلى أعلى مستوى خلال ١٥ شهراً مقتربة من ١٣٠٠ دولار للأونصة، وعليه تم تسعير الذهب وفق سعر وسطي بـ٥٤٠ ليرة سورية، ليكون غرام الذهب عيار ٢١ بسعر ١٩٧٠٠ ليرة سورية، وعليه يكون سعر الليرة الذهبية السورية وصل سعرها إلى ١٦٣ ألف ليرة سورية على حين وصل سعر الأونصة الذهبية السورية إلى ٧٢٠ ألف ليرة سورية.

وأشار عضو جمعية الصاغة إلى حركة المبيع منخفضة في ظل هذه الأسعار، موجهاً اللوم لشركات الصرافة في ارتفاع سعر الصرف، ولو أنهم يعملون وفق الأنظمة لن يكون هناك أي خلل ولكن هناك حالات تلاعب في بيع القطع الأجنبي بطرق غير نظامية، متهماً شركات الصرافة بأنها هي سبب البلاء ولو يقوم المركزي بالبيع للمواطن بشكل مباشر ويلغي دورها لكانت أسعار الصرف أفضل مما هي عليه.

وفي سياق آخر عممت الجمعية إلى الحرفيين وأصحاب الورش بأن مجلس إدارة الجمعية يمنع منعاً باتاً إدخال بضاعة إلى مكتب الدمغة من أجل وضع الختم بعد المعايرة عليها إذا لم تكن البضاعة جاهزة للبيع (منقوشة- مركبة) كذلك الأمر للجنازير إذا لم تكن عليها تعاليق لا يتم استلامها في مكتب الجمعية وذلك من أجل تجنب التلاعب.

مدير التأمين: جهات عامة لا تدفع التزاماتها فوراً وهذا يؤدي لاختلافات حسابات أرصدتنا

| محمد راكان مصطفى

أكد مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين ياسر المشعل لـ«الوطن» أن المؤسسة قدمت ميزانياتها عن الأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ بشكل كامل إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية لتدقيقها، مبرراً التأخر في إنجازها بالأحداث التي تعرضت لها محافظة حمص ما أدى إلى فقدان معظم الملفات.

وعن الآلية التي اتبعتها المؤسسة لترميم الملفات المفقودة أوضح المشعل أنه تم وبالتعاون مع السجل العام للعاملين بالدولة ترميم ملفات العاملين، على حين تم ترميم ملفات الحوادث المنظورة أمام القضاء عن طريق الحصول على نسخة من الملفات من القضاء، أما بالنسبة للملفات التي تم إجراء تسوية لها كان عددها قليلاً وتم تعويض بعضها بإجراء بدل ضائع والبعض الآخر تم ترميمه من خلال تسليم أصحاب العلاقة نسخة عنها.

وأكد المشعل أن ميزانية ٢٠١٤ سوف يتم تقديمها خلال أسبوعين إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية، كما أنه من المتوقع أن يتم الانتهاء قريباً من ميزانية عام ٢٠١٥ لأن العمل بها يتم وفق نظام المحاسبي الحديث للمؤسسة.

وعن ملاحظات الجهاز التي سطرت على ميزانيات المؤسسة قبل عام ٢٠١١ والتي تم نشرها سابقاً في «الوطن» أكد المشعل تلافي معظم الملاحظات، وبهدف تلافي الباقي يتم العمل على إنشاء دائرة التدقيق والمتابعة بهدف المطابقة بين المؤسسة والمصارف والجهات العامة للتدقيق المالي، موضحاً أن قرارات المحكمة الصادرة بحق المؤسسة تنفذ فوراً من المصرف التجاري، ويتم إشعار المؤسسة بذلك بعد عدت أشهر، إضافة لوجود بعض الجهات العامة التي لا تدفع التزاماتها فوراً، ما يؤدي إلى اختلاف بين رصيد المصرف الدفتري ورصيد المؤسسة لدى المصرف، مشيراً إلى قيام المؤسسة بالطلب من جامعة دمشق لإعداد مشروع نظام معلومات محاسبة ونظام محاسبة منشآت مالية ونظام محاسبة مالية. وعن المخالفات في المؤسسة قال المشعل هناك مجموعة من المخالفات الإدارية يتم معالجتها في الرقابة الداخلية، كما قامت المؤسسة بتفعيل الرقابة الاستباقية التي تتم أثناء العمل بهدف تنبيه العاملين من الخطأ قبل وقوعه، أما في حال حصل فساد خارجي يتم بتآمر داخل المؤسسة وفور اكتشافه يتم إحالة المتورطين إلى الجهات الوصائية المختصة.

كما كشف المشعل أنه وخلال أسبوع سيتم إطلاق البرنامج الإداري والمالي الخاص بأتمتة عمل المؤسسة وفروعها بهدف إيجاد أرشيف إلكتروني كامل وبنك معلومات لوثائق المؤسسة يحفظ وثائقها من الفقدان من خلال أرشفة كل الوثائق.

وعن خطة المؤسسة في الحفاظ على كوادرها وخاصة بعد إجراء التدريب اللازم لها أمام مغريات القطاع الخاص بين المشعل أنه ووفق القانون تستطيع المؤسسة صرف مكافأة وعمل إضافي فقط كاشفاً عن قيام المؤسسة بدراسة نظام حوافز جديد يعتمد على توزيع نسبة أرباح على الموظفين وفق القانون، مشيراً إلى وجود عمولة لدى المؤسسة تسمى عمولة التوسط، يأخذ بموجبها الموظف الذي يحضر عقداً للمؤسسة نصف عمولة الوسيط، إلا أنه وعلى خلفية إشكاليات وقعت في العام ٢٠١١-٢٠١٢ تم إيقافها من الجهاز المركزي للرقابة المالية، وعندما تم إعادة دراسة عمولة التوسط تبين أنه وإن كانت طريقة سوف يكون هناك إمكانية لارتكاب تجاوزات لأنها غير عادلة وتحوي على كثير من الثغرات التي تتيح التلاعب.

٧٩ مليار ليرة مستحقات وزارة الكهرباء في ذمة الجهات العامة

شيخاني لـ«الوطن»: ديون القطاع العام تتضاعف سنوياً وتؤثر على تنفيذ المشروعات الحيوية

| عبد الهادي شباط

كشفت مصادر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن حجم الديون المترتبة على الجهات العامة ومؤسسات القطاع العام لمصلحة وزارة الكهرباء لقاء استجرار الطاقة الكهربائية بلغت ٧٩ مليار ليرة منها ٤٤ مليار ليرة ديوناً مستحقة على قطاع الموارد المائية وهو ما يمثل ٥٦٪ من إجمالي الديون ثم وزارة الإدارة المحلية بواقع ١١ مليار ليرة ثم وزارة الصناعة بواقع ٤ مليارات ليرة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح مدير عام مؤسسة التوزيع في وزارة الكهرباء مصطفى شيخاني أن تزايد حجم الديون على الجهات العامة بات يشكل عبئاً على وزارة الكهرباء حيث تتزايد هذه الديون بشكل سنوي يصل إلى قرابة الضعف وأنه على سبيل المثال كان حجم الديون مع نهاية عام ٢٠١٤ قرابة ٤٩ مليار ليرة على حين وصل بعد عام من ذلك أي مع نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٧٩ مليار ليرة حيث سجلت الديون زيادة بقرابة ٣٠ مليار ليرة خلال عام واحد، وأنه في حال استمر الأمر على ما هو عليه ودون أن يكون هناك أي حل من وزارة المالية وهي الجهة المعنية في معالجة مثل هذه التراكمات من الديون أو مبادرات لتسديد الديون من الجهات العامة نفسها سيؤدي تراكم هذه الديون إلى تعطيل جزء من المشاريع الاستثمارية والتشغيلية لدى الوزارة لعدم وجود التمويل الكافي لتشغيل مثل هذه المشاريع. وخاصة أن وزارة الكهرباء ذات طابع اقتصادي ولا تتلقى اعتمادات مالية وتعتمد على وارداتها لتغطية نفقاتها ومستلزمات التشغيل والمتطلبات المالية لإحداث وإنشاء المشاريع الضرورية وخاصة أن معظم مستلزمات التشغيل ارتفعت بشكل كبير، وقابل كل ذلك خلال الأزمة حالة الصيانة والإصلاح المستمرة وإعادة التأهيل لما يتم تخريبه بشكل شبه يومي من مكونات شبكة الكهرباء إضافة إلى تأمين أجور ورواتب العاملين في قطاع الكهرباء وتسديد جميع مستحقاتهم المعيشية والطبية وغيرها، وكل ذلك قابله انخفاض في إجمالي الواردات لدى الوزارة.

> قائمة الأكثر ديوناً للكهرباء الموارد المائية.. الإدارة المحلية.. الصناعة

وعن الإجراءات التي تعمل عليها الكهرباء لتحصيل ديونها لدى القطاع العام أفاد المدير العام أنه ليس لدى الوزارة الكثير من الخيارات في هذا المجال وخاصة أن الإجراء الأكثر جدوى لدى الوزارة لإلزام المشتركين بدفع التزاماتهم المالية لدى الشركة يكون عادة بقطع التيار الكهربائي وهذا غير ممكن تنفيذه لدى الكثير من جهات القطاع العام وخاصة الطاقة الكهربائية التي تغذي مشاريع خدمية وإنتاجية وعلى تماس مباشر مع المواطن وهذا ما يحدث مع الموارد المائية حيث لا يمكن قطع التيار الكهربائي على محطات ضخ المياه التي تلبي حاجة المواطن بشكل يومي وهنا تنحصر إمكانية قطع التيار الكهربائي على بعض مواقع العمل الإداري وهي عادة لا تمثل عامل استجرار مهماً مقارنة مع حجم الاستجرار لدى مشروعات التشغيل والإنتاج المختلفة وخاصة أنه لدى تطبيق مثل هذا القطع للتيار الكهربائي عن المباني الإدارية لبعض الجهات العامة تسعى هذه الجهات لتعويض ذلك عبر تأمين الطاقة من خلال تشغيل مولدات كهرباء خاصة.

وعن الحلول التي تراها الوزارة مناسبة لتحصيل ديونها بيّن شيخاني أن الجهة المعنية بمعالجة هذه الديون هي وزارة المالية حيث لم تعمل الوزارة خلال السنوات الأخيرة مع بداية الأزمة من رصد وتخصيص الاعتمادات الكافية لدفع قيم الاستجرار أو تسديد الديون المتراكمة على جهات القطاع العام، حيث عادة ما تقوم الجهات العامة من استجرار كميات إضافية من الطاقة الكهربائية تتجاوز الكميات المخصص لها اعتمادات من المالية إضافة إلى عامل آخر وهو ارتفاع تعرفة الكهرباء التي لم تقابلها زيادة في المبالغ المخصصة لاستجرار الكهرباء في الجهات العامة.

التدخل الإيجابي.. سلبي!!

| حماة - محمد أحمد خبازي

إذا تركنا جانباً الخضار والفاكهة، التي انخفضت أسعارها انخفاضاً حاداً خلال الأيام الماضية نتيجة موجة الحر الشديدة، فإن أسعار المواد الأخرى تشهد كل يوم ارتفاعات مطّردة، حتى لو انخفض أو ثبت سعر صرف الدولار عند عتبة معينة، ما يجعل المواطنين المتضررين الأكبر من هذه الحال، يتجهون إلى المؤسسات التي اصطلح على تسميتها مؤسسات التدخل الإيجابي، علهم يجدون ضالتهم فيها، ولكنهم يفاجؤون بأن أسعار معظم المواد التي يبحثون عنها كأسعار نظيرتها في الأسواق المحلية إن لم تكن أغلى، وإن كان بعضها منخفضاً فيكون ذلك بنسبة ضئيلة!!.

وقد أكد عدد من المواطنين لـ«الوطن» أن مؤسسات التدخل الإيجابي ليس لها من اسمها نصيب، فتدخلها لا يكاد يذكر، وإذا ذكر فإنه يذكر بغصة!!.

لأن الموظفين في صالاتها يحمّلون مواد أخرى على المواد التي يشتريها المواطنون، فمثلاً إذا أردت شراء ٢ كيلو من السكر يجب أن تشتري علبة بسكويت لا تؤكل ويصد عنها الأطفال، أو مواد أخرى غير لازمة!!!.

مطانيوس زيادة مدير فرع مؤسسة الخزن والتسويق أكد أن المواد التي تصل من الخط الائتماني الإيراني ضئيلة جداً.

فمثلاً يرد ٣٠ طناً سكراً ستوزع إلى ٣٠ صالة في المحافظة، لذا تكون الكميات قليلة وفيما يخص الأسعار أسعار المواد مع الضرائب وأجور النقل تصبح الأسعار قريبة إلى الأسواق.

ولكن رغم كل هذا – يقول – نعمل بكل جدية ومتابعة ووفق آلية معينة لتوفير المواد الغذائية حسب الإمكان.

نضال رحال مدير فرع المؤسسة الاستهلاكية بحماة قال : التنوع في المواد موجود، ولكن توزيع المواد في الصالات حسب الطلب فأغلب المواد المطلوبة زيت نباتي – سكر وهاتان المادتان نوزعهما حسب الموجود، علماً أننا لا نستطيع تغطية كل الاحتياجات، حيث يوجد ٨٣ مركزاً في المحافظة .

بالنسبة للأسعار قد يجد المواطن أسعارنا قريبة أو أحياناً أغلى من السوق، ولكن يجب أن يعلم أن موادنا مضمونة وسليمة ومحللة وإشراف كامل عليها، عكس ما يباع على البسطات أو أرصفة الشوارع.

مدير مكتب عنبر لـ«الوطن»:

مليارا ليرة الكلفة الأولية لترميم سوق العصرونية

| الوطن

بيّن مدير مكتب عنبر في دمشق القديمة التابع لمحافظة دمشق طارق نحاس أن أجهزة المحافظة لا تزال في مرحلة ترحيل الأنقاض وفتح الطرقات والعمل من داخل المحال لتنظيفها من بقايا الحريق في سوق العصرونية، وأخذ التدابير الوقائية لمنح حدوث أي أضرار نتيجة انهدام بعض الأبنية في السوق بهدف حماية المحال المجاورة وتأمين السلامة للمارة في الأسواق المجاورة. ثم البدء بالمرحلة الثانية التي ستقوم من خلالها المحافظة بدراسة الموقع بالكامل لإعادة تأهيلها على غرار سوق مدحت باشا أو ما يعرف بالطريق المستقيم من بنى تحتية وواجهات وتجميل للمظهر العام للسوق والعمل بالنظام نفسه الذي جرى للأسواق التي تمت إعادة تأهيلها خلال السنوات القليلة السابقة عبر اعتماد مواد بناء معالجة وآمنة وتوحيد الواجهات الخشبية في السوق.

مشيراً إلى أن السوق موثقٌ لدى مكتب عنبر بالكامل بصور جوية ومعاينته على أرض الواقع، مبيناً أن الأضرار طالت ١٠٠ محل في السوق وأن كلفة إعادة تأهيلها الأولية تقدر بحوالى ملياري ليرة.

وبيّن مصدر في غرفة تجارة دمشق أن هناك مسعى لدمج صندوق تبرعات الخاص بحريق سوق العصرونية مع صندوق غرفة صناعة دمشق بصندوق واحد، وأشار إلى أن غرفة تجارة دمشق قامت ومن خلال دورها في رعاية المصالح التجارية والمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمع الأعمال يوم الثلاثاء الفائت بجولة على سوق العصرونية التي تعرضت للحريق فجر السبت ٢٠١٦/٤/٢٣، ورافقها في هذه الجولة عدد من مشايخ دمشق ومسؤولي محافظة دمشق مع وفد يمثل عدداً من أطياف المجتمع السوري الذي أبدى استعداه للوقوف إلى جانب أصحاب السوق في محنتهم والتعويض عن الأضرار التي طالت محالهم وإعادتها إلى ما كانت عليه سابقاً مع تحقيق جميع تدابير الوقاية والسلامة مسقبلاً حيث تكون السوق أكثر حصانة وقدرة على مواجهة أي حالات أو ظروف مماثلة.

وأفاد عدد من أصحاب المحال المتضررة لـ«الوطن» أن كتلة البناء التي توازي سوق الألعاب من الجهة الغربية وتقع في الجهة الشرقية من سوق القلعة وإلى الغرب من الشارع القريب من مدخل الجامع الأموي الغربي قد طالها الحريق بالكامل، وهناك عدد من الأسقف لهذه المحال تعرض للسقوط تحت تأثير الحريق الكبير واحتراق مواد أغلبيتها من البلاستيك والأقمشة والعطورات والمكياجات وألعاب الأطفال وغيرها بعد منتصف الليل. وأشار هؤلاء إلى أن عدة جهات طلبت إحصاء المحال المحترقة وتحديد حجم الأضرار وتسجيل الأسماء، حيث طلبت غرفة تجارة دمشق ومحافظة دمشق عبر مكتب عنبر ومختار الحي والبلدية بتسجيل الأسماء، وقد تم تسجيل الأسماء والأضرار لدى كل هذه الجهات بانتظار تدابير هذه الجهات والإجراءات الخاصة بكيفية التعويض.

وأفاد آخرون أن المحافظة قامت بإغلاق جميع المداخل إلى السوق أمام المارة وأمام أصحاب المحال بهدف إزالة الأنقاض وترحيلها حالياً حيث لا تزال سيارات الإطفاء والإسعاف في المكان تحسباً لحدوث أي طارئ في السوق، وما زالت خراطيم المياه تمتد من سوق الحميدية باتجاه سوق العصرونية في حالة الجاهزية، حيث أفاد آخرون أن كميات البودرة المستخدمة لم تكن كافية قياساً لحجم الحريق.

وكانت الغرفة قامت قبل ذلك وضمن حزمة من الإجراءات الداعمة للتجار المتضررين بإنشاء صندوق لدعم متضرري حريق سوق العصرونية بعد أن لحظت الضرر الكبير الذي لحق بالمحال، ودعت جميع التجار للمساهمة في دعم هذا الصندوق عبر التبرع لمصلحة حريق سوق العصرونية، وبلغت حصيلة تبرعات حريق سوق العصرونية ١١,٧٢٥,٠٠٠ ليرة حتى ٢٠١٦/٤/٢٨ أي بعد أربعة أيام على إحداث الصندوق، وقامت غرفة صناعة دمشق بدورها بتخصيص صندوق من أجل التبرعات النقدية مؤازرة للتجار في سوق العصرونية المتضررين من حريق سوق العصرونية، داعية الصناعيين إلى المبادرة لدعم الصندوق الذي خصصته للتبرعات النقدية للحريق.